

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٧  
قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة  
٢٠١٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه فيما  
يلي بالقانون الأصلي قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٥٢) من القانون الأصلي بإلغاء تعريف (المكان العام)  
الوارد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

المكان العام: المكان المعد لاستقبال الكافة أو فئة معينة منهم  
كالمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس ودور  
السينما والمسارح والمكتبات العامة والمتاحف  
والمباني الحكومية وغير الحكومية العامة ووسائط  
نقل الركاب وصالات القادمين والمغادرين في  
المطارات ونقاط الحدود أو (المعابر) والملاعب  
والمنشآت الرياضية المغلقة وقاعات المحاضرات  
والمطاعم والفنادق ومقاهي الانترنت والأماكن  
والمنشآت السياحية ودواوين الجمعيات والروابط  
والعشائر وأي مكان آخر يقرر الوزير اعتباره مكاناً  
عاماً على ان ينشر قراره في الجريدة الرسمية .



المادة ٣- تعطل المادة (٥٧) من القانون الأصلي على النحو التالي:-  
 أولاً : باعتبار ما ورد في الفقرة (ب) منها البند (١) وإضافة البند  
 (٢) إليها بالنص التالي:-

٢- مع مراعاة أحكام البند (١) من هذه الفقرة، تصدر الوزارة  
 شهادة صحية لكل من ممارسي الحرف والصناعات المشار  
 إليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة ويتم تجديد هذه الشهادة  
 سنوياً.

ثانياً : بإضافة عبارة ( والشهادة الصادرة) بعد عبارة ( يلغى  
 الموافقة الممنوحة) الواردة في الفقرة (ج) منها وبإلغاء  
 عبارة (بالموافقة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة  
 (بهما).

المادة ٤- تعطل المادة (٥٨) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها الفقرة  
 (أ) منها وإضافة الفقرة (ب) إليها بالنص التالي:-  
 ب- يعاقب صاحب أي محل مشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة  
 بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار عن  
 أي مخالفة تم ضبطها في اثناء التفتيش بما في ذلك عدم  
 حصول العاملين لديه على الشهادة الصحية المنصوص عليها  
 في المادة (٥٧) من هذا القانون وللوزير إغلاق ذلك المحل  
 للمدة التي يراها مناسبة إلى حين تصويب المخالفة .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٦٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص  
 التالي :-

المادة (٦٣):-

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو  
 بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار كل من  
 قام بتدخين أي من منتجات التبغ في الأماكن العامة المحظور  
 التدخين فيها.

- ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من قام بأي مما يلي :-
- ١- سماح المسؤول عن المكان العام المحظور التدخين فيه لأي شخص بتدخين أي من منتجات التبغ فيه .
  - ٢- عدم الإعلان عن منع التدخين في المكان العام وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٥٣) من هذا القانون .
  - ٣- بيع السجائر بالمفرد.
  - ٤- بيع السجائر لمن هم دون الثامنة عشرة.
  - ٥- توزيع مقدمات منتجات التبغ أو بيعها.
- ج- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من قام بأي مما يلي:-
- ١- تدخين أي من منتجات التبغ في دور الحضائنة ورياض الاطفال والمدارس في القطيعين العام والخاص أو السماح بذلك .
  - ٢- عرض أي من منتجات التبغ خلافاً لأحكام النظام الصادر لهذه الغاية .
  - ٣- طبع أو عرض أو نشر أي اعلان لأغراض الدعاية لأي من منتجات التبغ أو توزيع أي نشرة أو ادوات أو مواد للتعريف به.
  - ٤- وضع ماكنات لبيع منتجات التبغ.
  - ٥- صنع أو استيراد مقدمات منتجات التبغ أو أي جهاز يستخدم لغايات التدخين .
  - ٦- انتاج أو استيراد أو تسويق أي من منتجات التبغ ضمن اراضي المملكة خلافاً لأحكام المادة (٥٦) من هذا القانون.

٧- عدم تنفيذ الاثنتاشر اطات الصحية للاماكن المسموح بالتدخين فيها .

د- للوزير اخلاق المكان الذي ارتكبت فيه المخالفة للمدة التي يراها مناسبة أو التنسيب للجهات المختصة بحجز وسيلة النقل التي تروج لمنتجات التبغ وتقوم بخدمة التوصيل المنزلي الى حين صدور قرار قطعي من المحكمة .

٢٠١٧/٤/٤

## في مجلس بن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدهكوتو هاني فوزي الملقب وزير التعليم العالي والبعث العلمي الدهكوتو عادل عيسى النوري يسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدهكوتو ممدوح صالح حمد العبادي وزير الاعياد غالب سلامة صالح الرعي	وزير المياه والري الدهكوتو حازم كمال الناصر وزير الشؤون السياسية والبرلمانية ووزير الدولة المهندس موسى حابس المايضات
وزير الثقافة فييه جميل شقم وزير المصحة الدهكوتو ممدوح ياسين الشباب	وزير التخطيط والتعاون الدولي صماء نجيب فاخوري وزير التسمية الاجتماعية وجيه طيب عزابرة	وزير المعارف وحيثية الدهكوتو ياسين مهيب الخياط الشيخة الدهكوتو محمد حسين الموهبي
وزير الشؤون البلدية المهندس وليد مهدي الدين المصري وزير الاعمال العامة والإسكان المهندس سامي جويس هلمت	وزير المطارات والثروة المعدنية الدهكوتو إبراهيم حسن سيف وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير تطوير القطاع العام محمد محمد شوريكمتا	وزير الدولة لشؤون الإعلام الدهكوتو محمد حسين الموهبي وزير المالية صمر زهير ملهس
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدهكوتو وائل حوريات وزير دولة للشؤون القانونية الدهكوتو بشر هاني الخصاونة	وزير السياحة والآثار ليلى عتاب وزير الصناعة والتجارة والتعدين يصر ب فلاح القضاة	وزير الزراعة خالق موسى العنيمات وزير العدل الدهكوتو عوفى أبو جهاد مشاقبة
وزير النقل الدهكوتو عبد الكريم الصعوب	وزير التربية والتعليم الدهكوتو صمر احمد منيف الرازح	وزير الشباب الدهكوتو جمال حديشه الفريشه